

مكافحة الفساد في إطار القانون الدولي – التحديات والآليات – Combating Corruption in the Framework of International Law – Challenges and Mechanisms–

(1) * براهيمى إسماعيل

⁽¹⁾ جامعة لونيبي علي البلدية 2، smailbrahimi405@gmail.com ، الجزائر

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2024/12/17

تاريخ الإرسال: 2024/ 07/ 23

ملخص:

إن مكافحة الفساد في إطار القانون الدولي له دور أساسي في الحد من الفساد غير أنه يصطدم بتحديات مثل صعوبة تحديد مفهوم الفساد نظرا لاختلاف القيم و النظم القانونية وتنازع الاختصاصات القضائية غير الوطنية، ومساءلة الشركات خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وتكامل النظم المالية العالمية و الثغرات المترتبة عنها، كل هذه التحديات لا تزال تختبر فعالية جهود مكافحة الفساد في إطار القانون الدولي، غير أن دعم استقلال القضاء، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتمكين المجتمع المدني و مبادرات الشفافية، وتعزيز المعايير الأخلاقية و المدونات المهنية هي عناصر حاسمة في مكافحة الفساد، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة للتغلب على الطابع عبر الوطني للفساد وضمان المساءلة عبر الحدود، و هذا من شأنه أن يمكن للمجتمع الدولي أن يتقدم نحو نظام يضمن الحد من جرائم الفساد وقمعه في الواقع الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد، الآليات، التحديات، جرائم الفساد

Abstract:

Combating corruption under international law has a key role to play in reducing corruption, but it is faced with challenges such as the difficulty of defining the concept of corruption due to different values, legal systems and conflicts of national jurisdiction. and accountability of companies, especially multinational corporations, and integration and gaps in global financial systems, all these challenges continue to test the effectiveness of anti-corruption efforts under international law.

However, support for the independence of the judiciary, whistleblower protection, civil society empowerment and transparency initiatives and the promotion of ethical standards and professional codes are critical elements in the fight against corruption, Strengthening international cooperation and mutual legal assistance to overcome the transnational nature of corruption and ensure cross-border accountability crime, this would enable the international community to move towards a system that would ensure the reduction and suppression of corruption crimes in today's international realities.

Keywords: corruption, anti-corruption, mechanisms, challenges, corruption crimes

* المؤلف المرسل : براهيمى إسماعيل

مقدمة:

يشكل الفساد تحدياً كبيراً لاختبار فعالية القانون الدولي، حيث يُعرّف الفساد على نطاق واسع بأنه إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويقوض سيادة القانون، ويقوض ثقة الجمهور في أنظمة الحوكمة، وفي مجال القانون الدولي، يتميز مكافحة الفساد بالتعقيد بسبب تنوع النظم القانونية، والطابع عبر الوطني للعديد من الأنشطة الفاسدة، وتفاوت مستويات الإنفاذ في مختلف المحاكم القضائية .

وعليه يعتبر القانون الدولي أداة مهمة في مكافحة الفساد، حيث يوفر إطاراً قانونياً للتعاون بين الدول ويضمن محاسبة المفسدين قانونياً، ومن خلال آليات تعزيز مكافحة الفساد مثل معاهدات الأمم المتحدة واتفاقيات الحوكمة الدولية، يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الفساد و قمعه.

مع ذلك، تواجه الجهود الدولية لمكافحة الفساد العديد من التحديات، وتشمل هذه التحديات الاختلافات الكبيرة في التشريعات الوطنية، والصعوبات في التعاون الدولي، والتعقيد الذي يتميز به تعريف الولاية القانونية العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التغيرات السريعة في التكنولوجيا إلى ظهور تحديات جديدة مثل الجرائم السيبرانية وغسل الأموال وغيرها ...، مما يتطلب استجابات قانونية ودولية موحدة وفعالة.

ولذلك فإن مكافحة الفساد بموجب القانون الدولي تتطلب تعزيز التعاون بين الدول من خلال تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ويجب بذل جهود معتبرة لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة، وضمان الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات، وتعزيز الأنظمة القانونية لضمان عدم الإفلات من العقاب، وبهذه الطريقة يمكن للقانون الدولي أن يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفساد و قمعه وتعزيز قدرة الدول على تحقيق النمو والازدهار وفق معايير النزاهة والشفافية.

وعليه نطرح الاشكالية التالية : ماهي التحديات التي يواجهها القانون الدولي في الحد من جرائم الفساد و ماهي أهم الآليات التي من شأنها تعزيز مكافحة الفساد في إطار أحكام القانون الدولي؟

1. تحديات مكافحة الفساد في القانون الدولي

يواجه القانون الدولي العديد من التحديات التي يمكن أن تعيق متابعة مرتكبي جرائم الفساد مما يضعف دور هذا الأخير في التصدي لتلك الجرائم، كصعوبة تحديد مفهوم الفساد في ظل أحكام هذا القانون وتعقيدات ممارسة الولاية القضائية عبر الوطنية ومساءلة الشركات خاصة الشركات المتعدد الجنسيات ومما تتمتع به من نفوذ على المستوى الدولي واستغلال الثغرات في النظم المالية الدولية وهذا ما سنتناوله في مايلي:

1.1 صعوبة تحديد مفهوم الفساد في القانون الدولي

لا شك وأن صعوبة تحديد مفهوم الفساد في القانون الدولي نظرا لتنوع الثقافات والقيم والتقاليد والنظم القانونية بين الدول من شأنه أن يعيق تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

1.1.1. افتقار أحكام القانون الدولي لمفهوم موحد للفساد

يفتقر القانون الدولي إلى تعريف مقبول عالميا للفساد، مما يعقد الجهود الرامية إلى مواءمة المناهج القانونية لمسألة مكافحة الفساد ويشكل تعريف مفهوم الفساد في القانون الدولي تحديا كبيرا نظرا لتنوع الثقافات والقوانين بين الدول، مما يجعل من الصعب إيجاد تعريف قانوني موحد يمكن تطبيقه عالميا، ويتأثر هذا التحدي بالاختلافات في القيم والتقاليد واختلاف النظم القانونية، مما يعقد تنسيق الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد، إلا أنه يُعرّف عموما بأنه إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويقوض سيادة القانون، ويشوه النتائج الاقتصادية، ويقوض ثقة الجمهور في أنظمة الحوكمة، غير أن مختلف الصكوك والاتفاقيات القانونية توفر أطرا للتصدي للممارسات الفاسدة، حيث تظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في عام 2003، حجر الزاوية في الجهود الدولية التي توفر إطارا شاملا لمنع والتجريم والتعاون الدولي في مكافحة الفساد¹، بالإضافة إلى ذلك، تساهم الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي وضعتها منظمة الدول الأمريكية بآليات خاصة بكل منطقة للتصدي لتحديات الفساد². وتؤكد هذه الأطر القانونية الاعتراف بالفساد بوصفه مسألة عالمية تتطلب استجابات منسقة بين الدول.

1.1.2 مفهوم الفساد وفق اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي وثيقة قانونية دولية ملزمة صادقت عليها الأمم المتحدة عام 2003 وتضم أكثر من 187 دولة من بينها لبنان الذي أصبح طرفا فيها عام 2009، وتتكون الاتفاقية من 71 مادة وتنقسم إلى ثمانية فصول. ويمكن القول أنه يتكون من أربعة أجزاء أساسية الجزء الأول هو "المنع"، وهو ما يعني أنه يجب على كل دولة أن تسعى جاهدة لتحقيق الشفافية والإشراف والرقابة على جميع التشريعات والإجراءات لتجعل من الصعب على الجهات الفاسدة القيام بأنشطة فاسدة.

ولكن مهما كانت الوقاية فعالة، فالعلاج أيضا لا غنى عنه! أما الجزء الثاني فهو "الإدانة وتطبيق القانون" وهو التعرف على أهم جرائم الفساد، مثل الرشوة واختلاس الأموال العامة ونقل النفوذ واستغلال المنصب والأرباح غير المشروعة وغيرها من الجرائم، وكذلك جرائم الفساد. ضرورة معاقبة جرائم الفساد. تحديد العقوبات الرادعة لهم ووضع آليات تساعد على ملاحقة مرتكبي الجرائم بشكل فعال دون عوائق كالحصانة والسرية المصرفية وغيرها.

أما الجزء الثالث فيشير إلى "التعاون الدولي". حيث يتضمن هذا الجزء عدة أحكام توفر تسهيلات وطرق واضحة تمكن كل دولة من طلب المساعدة القانونية والقضائية من دول أخرى إذا احتاجت، وتمكن الدول الأطراف في الاتفاقية من العمل سويًا على قضايا فساد مشتركة، و في الجزء الرابع فهو مخصص لموضوع "استرداد الموجودات"، ويتضمن كل الوسائل التي يمكن من خلالها للدولة من تعقب الأموال والأموال التي حصل عليها الفاسدين وحجزها وتجميدها ومصدرتها واستعادتها.

وبالتالي هذه الاتفاقية تلخص في أربع كلمات وقاية، فتجريم، فتعاون³، فاسترداد، وكل الدول الأطراف فيها، مطالبة بتنفيذها على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم الفساد⁴ حسب اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC) هي اتفاقية دولية تهدف إلى تعزيز جهود الدول في مكافحة الفساد، وتشمل تعريفًا قانونيًا للفساد. وفقًا للمادة 2 من UNCAC، يُعرف الفساد على أنه: "استغلال غير القانوني أو غير الأخلاقي للسلطة أو الموقع الرسمي للحصول على فوائد شخصية أو مالية".

وعليه فتعريف الفساد في UNCAC يشمل عدة أشكال ممكنة للاستغلال غير القانوني للسلطة، بما في ذلك الرشوة، واستغلال الموقف، والاحتيايل، وغيرها من الأعمال ذات الصلة التي تؤدي إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة.⁵

1.2 تحديات الولاية القضائية

من بين أهم التحديات التي تساهم بشكل أساسي في الحد من جرائم الفساد هو تفعيل دور الولاية القضائية عبر الوطنية طالما أنها تمتد إلى دول كثيرة، لكنها تصطدم بمبدأي السيادة وعدم التدخل و بتعقيدات عديدة والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

1.2.1 تعقيدات الولاية القضائية عبر الوطنية

يكن أحد التحديات الرئيسية في مكافحة الفساد في إنشاء ولاية قضائية على أنشطة الفساد عبر الوطنية، حيث تنشأ النزاعات القضائية عندما تمتد أعمال الفساد إلى دول متعددة، ولكل منها معاييرها القانونية وقدراتها في الإنفاذ، كما تتيح الولاية القضائية خارج الإقليم، فرصا لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد من جهة ومن جهة أخرى يطرح تعقيدات في هذا الشأن.⁶

ومن بين هذه التعقيدات اختلاف التعريف القانوني للفساد من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى تباين في نطاق السلوكيات التي تعتبر من جرائم الفساد. هذا الاختلاف في التعريف يؤثر على كيفية تطبيق القوانين والإجراءات

المتبعة، كذلك الحصانة والوقاية السياسية للمسؤولين الحكوميين أو السياسيين التي تمنع ملاحقتهم أو تعرقل تقديمهم للعدالة. هذه الحصانات قد تشمل الحصانة البرلمانية أو الإجراءات الخاصة بتقييد ملاحقة المسؤولين. إضافة إلى التحقيقات الدولية والتعاون الدولي، ذلك أن قضايا الفساد غالباً ما تكون ذات طابع دولي نظراً لتعدد الأطراف المشاركة ومصادر التمويل المحتملة، حيث يتطلب التحقيق في هذه الجرائم تعاوناً دولياً فعالاً وآليات متقدمة لتبادل المعلومات والأدلة.

كما أن الإجراءات القضائية والطعون يمكن أن تكون الإجراءات القضائية المتبعة في قضايا الفساد معقدة وطويلة، مما يتطلب توفر نظام قضائي فعال ومستقل يمكنه التعامل مع القضايا بنزاهة وفعالية، وأخيراً مسألة الشفافية، حيث يجب أن تتوفر آليات فعالة لمراقبة أداء السلطات القضائية وضمان شفافية الإجراءات وعدم التأثير السياسي على القضاء.

1.2.2 تداخل مبدأي السيادة وعدم التدخل مع الولاية القضائية

كثيراً ما يتقاطع مبدأ تجاوز الحدود الإقليمية مع مبدأي السيادة وعدم التدخل، مما يتطلب إجراء مفاوضات دقيقة وتعاوناً دولياً لمكافحة الفساد خارج حدود الدولة من أجل ضمان فعالية مكافحة الفساد.

وعليه فإن تداخل مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الولاية القضائية يمثل تحدياً كبيراً في مكافحة جرائم الفساد على المستوى الدولي. مبدأ السيادة الوطنية يشير إلى سيادة كل دولة على شؤونها الداخلية، بما في ذلك نظامها القضائي ومحاكماتها للجرائم المرتكبة داخل حدودها. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي عدم التدخل القضائي إلى تعثر في محاسبة المفسدين على المستوى الدولي، خاصة عندما يكون للجرائم تأثير عبر الحدود.

وأبرز مثال على هذا التداخل يمكن أن نجده في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث تكافح لضمان التعاون الدولي في مكافحة الفساد وفي نفس الوقت تحترم سيادة الدول الأعضاء وولايتها القضائية، الأمر الذي يتطلب التوازن بين هذين المبدأين تبني إطار قانوني دولي يسمح بالتعاون الفعال دون المساس بالسيادة الوطنية.⁷

1.3 مساءلة الشركات

إن التزام الشركات بالمعايير الأخلاقية وممارسات الشفافية من شأنه أن يحد من الفساد خاصة من خلال إثارة المسؤولية الاجتماعية كآلية للتقيد بتلك المعايير، الأمر يصبح أكثر تعقيداً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات بسبب تعاملاتها المعقدة وتوسعها الجغرافي ونفوذها الذي قد يتجاوز نفوذ الدولة المضيفة وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

1.3.1 مسؤولية الشركات عن الفساد

تلعب الشركات دوراً مهماً في مكافحة الفساد على المسرح الدولي، وقد اكتسب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتشجيع الأعمال التجارية على التقيد بالمعايير الأخلاقية وممارسات الشفافية، حيث تفرض الأطر القانونية، مثل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة، التزامات على الدول الأعضاء بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب من جانب الشركات⁸، وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك تحديات في مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات - و التي سنتناولها لاحقاً - عن جرائم الفساد، ولا سيما في الولايات القضائية التي تكون فيها الرقابة التنظيمية ضعيفة أو التي يكون فيها الإنفاذ انتقائياً.⁹

1.3.2 تحديات إثارة مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات

إن مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات عن جرائم الفساد تمثل تحديات كبيرة في النظم القانونية العالمية، نظراً لطبيعة عمل هذه الشركات وتعدد الجغرافي، فالشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تكون عرضة لمسائل الفساد بسبب تعاملاتها المعقدة مع حكومات ومؤسسات مختلفة، ويمكن أن تشمل هذه المسائل الرشوة، وتبييض الأموال، والتلاعب بالمعلومات المالية.

وعليه تتطلب مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات تعاوناً دولياً فعالاً وآليات قانونية متطورة، حيث تعمل العديد من الدول والمنظمات الدولية على وضع إطارات قانونية تسهل تحقيق العدالة في حالات الفساد لتلك الشركات.¹⁰

1.4 ثغرات النظم المالية الدولية

إن تكامل و تطور النظم المالية الدولية ساهم كثيراً في سرعة حركة الأموال خاصة المعاملات غير المشروعة، فضلاً عن الثغرات العديدة الناتجة عن هذه النظم كالتباين في التشريعات المالية و الشركات المجهولة و نقص التعاون الدولي وغيرها.. وهذا ما سنقف عليه فيما يلي:

1.4.1 أثر تكامل النظم المالية العالمية

لقد أدى تكامل النظم المالية العالمية إلى تيسير سرعة حركة الأموال غير المشروعة عبر الحدود، مما أدى إلى تفاقم تحديات الفساد، وعليه تهدف بعض التدابير مثل توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية¹¹ ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في ضمان التقيد بهذه المعايير عبر الولايات القضائية، مما يسمح للجهات الفاعلة الفاسدة باستغلال الثغرات في اللوائح المالية الدولية لتحقيق مكاسب شخصية.¹²

كما أن عدم وجود نظام مالي مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية وعدم قدرة هذا النظام بمنع المعاملات المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات المشبوهة يعد سببا رئيسيا في في نقشي الفساد المالي ومشجعا على ذلك خاصة الجرائم المستحدثة كالقرصنة الالكترونية على العمليات المصرفية في ظل ضعف الأنظمة الإلكترونية وعدم التحكم في الجيد في سيرها ورقابتها.¹³

1.4.2 صور ثغرات النظم المالية الدولية

من بين هذه الثغرات التباين في التشريعات الوطنية التي قد تختلف فيه التشريعات المالية ومتطلبات مكافحة الجريمة المالية من دولة إلى أخرى، مما يفتح الباب أمام المتسللين للاستفادة من الفجوات بين النظم والقيام بالتحويلات المالية غير المراقبة من خلال الاعتماد على شبكات تحويل الأموال، حيث يمكن أن توفر بعض هذه الشبكات فرصاً للتحويلات غير المراقبة أو المجهولة المصدر، مما يجعل من الصعب تتبع ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

هذا فضلا عن الشركات المجهولة التي يمكن استخدام هذه الشركات والهيكل المجهولة المالكين (مثل الشركات المساهمة المغلقة) لإخفاء هويات الملاك الحقيقيين والتلاعب بالأموال بدون كشف عن الهوية، مما يزيد من صعوبة تعقب الأنشطة الإجرامية.

ولا شك أن نقص التعاون الدولي يطرح صعوبات في التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المالية، سواء بسبب عدم وجود اتفاقيات تبادل المعلومات المالية أو بسبب الصعوبات السياسية أو القانونية.

2. آليات تعزيز مكافحة الفساد في القانون الدولي

إن الحد من جرائم الفساد في إطار أحكام القانون الدولي يستند إلى العديد من الآليات التي من شأنها تعزيز مكافحة الفساد وقمعة مثل استقلال القضاء وحماية المبلغين عن ممارسات الفساد ودور المجتمع المدني وممارسات الشفافية والحث على تبني المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية والاستعانة بسبل التعاون والمساعدة القانونية، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

2.1 . استقلال القضاء وسيادة القانون

يعتبر استقلال النظم القضائية وسيلة أساسية لضمان محاكمة محايدة لمرتكبي جرائم الفساد والبعيدة عن التدخل السياسي والتأثير غير المبرر إضافة إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة العامة، حيث أن استقلالية القضاء تساهم في تعزيز الشفافية في إجراءات المحاكمات والتحقيقات، مما يزيد من الثقة العامة في نظام العدالة، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

2.1.1. أهمية استقلال القضاء في مكافحة جرائم الفساد

يكتسي استقلال النظم القضائية أهمية حاسمة في مكافحة الفساد عن طريق ضمان محاكمة محايدة ومساءلة عن أفعال الفساد، حيث تؤكد القواعد القانونية الدولية أهمية استقلال القضاء كضمانة ضد التدخل السياسي والتأثير غير المبرر¹⁴. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في العديد من الدول التي تكون فيها النظم القضائية نفسها عرضة للفساد، مما يقوض ثقة الجمهور ويحد من الملاحقة القضائية الفعالة للمسؤولين والكيانات الفاسدة¹⁵. وفي هذا الصدد نجد أن الاستقلالية التي للهيئات و الأشخاص الذين يسهرون على مكافحة جرائم الفساد تعتبر عنصراً هاماً في هذا الشأن، و تزيد أهميته حينما اعتبرت المادة 39 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنه لا بد من تكريس مبدأ الاستقلالية القانونية من أجل تجسيد ملاحقة جنائية فعالة لجرائم الفساد و دون الخضوع لأي تأثيرات أو ضغوطات من أي جهة كانت بشرط أن تتم وفق المبادئ الأساسية في النظام القانوني لكل دولة طرف في الأمم المتحدة او عضو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد¹⁶.

2.1.2. أثر استقلال القضاء في الحد من جرائم الفساد

إن استقلالية القضاء يلعب دوراً حيوياً وحاسماً في مكافحة جرائم الفساد، وتؤثر بشكل كبير على فعالية العمل القضائي والقدرة على تحقيق العدالة النزيهة. تشير الأبحاث والتقارير إلى عدة آثار إيجابية لاستقلالية القضاء على مكافحة جرائم الفساد و التي من بينها ضمان تنفيذ القانون بدون تدخلات سياسية، حيث يمكنه التحقيق في الجرائم المالية دون تأثر بالضغوط السياسية أو الضغوط المالية، و بالتالي فهذا يسمح بملاحقة المتورطين في الفساد بشكل أكثر فعالية وبمحاكمتهم وفقاً للقانون دون أي تأثير خارجي، إضافة إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة العامة، حيث أن استقلالية القضاء تساهم في تعزيز الشفافية في إجراءات المحاكمات والتحقيقات، مما يزيد من الثقة العامة في نظام العدالة، بحيث تساهم الثقة العامة بتشجيع المواطنين والمؤسسات على التعاون مع السلطات القضائية في كشف الفساد والإبلاغ عن الجرائم المالية، كما أن يساهم في المساءلة الفعالة والمنصفة، حيث يتمكن النظام القضائي من محاسبة المسؤولين والشركات عن أعمالهم غير القانونية بشكل فعال، سواء كانت هذه الأعمال تتعلق بالفساد أو بأي نشاطات أخرى غير مشروعة.

وعليه باعتبار القضاء مستقلاً، يمكنه الحد من انتشار الفساد من خلال التعامل بشكل صارم مع حالات الفساد وتطبيق العقوبات المناسبة، مما يساهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع وفي المؤسسات¹⁷.

2.2. حماية المبلغين عن الفساد

لا يمكن أن نغفل دور المبلغين في فضح الممارسات الفاسدة وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات، الأمر الذي يتطلب ضرورة حماية هذه الفئة وهذا ما سنقف عليه فيما يلي:

2.2.1. دور المبلغين عن الفساد

يلعب المبلغون عن المخالفات دورًا حيويًا في فضح الممارسات الفاسدة وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات، وتختلف الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات تباعًا كبيرًا عبر الولايات القضائية، حيث تقدم بعض البلدان ضمانات شاملة بينما تقدم بلدان أخرى الحد الأدنى من الدعم¹⁸، لذلك تساهم المعايير الدولية، مثل تلك التي حددها مجلس أوروبا والأمم المتحدة، إلى حماية المبلغين عن المخالفات كوسيلة لمكافحة الفساد بشكل فعال¹⁹ حيث يمكن أن يشجع تعزيز هذه الحماية بالنسبة للأفراد الذين لديهم معرفة داخلية بالفساد على التقدم دون خوف من الانتقام.

2.2.2 آليات حماية المبلغين عن الفساد

من بين هذه الآليات مساهمة قوانين الحماية والإجراءات القانونية في حماية هوية المبلغ عن الفساد وتمنع كشفها أو استخدامها بطرق غير مشروعة، وعليه يجب أن تشمل هذه القوانين آليات للتبليغ السري والحماية من التعرض للتهديدات أو الانتقامات.

كما يمكن إنشاء هيئات أو مكاتب خاصة تتولى استقبال شكاوى المبلغين عن الفساد وحمايتهم، مع توفير ضمانات بشأن سرية المعلومات وحمايتها مع تعزيز الوعي بأهمية دور المبلغين عن الفساد وحقوقهم، وتوفير التثقيف اللازم حول الآليات والقوانين المتعلقة بالحماية.

بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، حيث يمكن للدول أن تستفيد من تجارب المنظمات الدولية والمجتمع المدني في تطوير وتعزيز السياسات والقوانين المتعلقة بحماية المبلغين عن الفساد.²⁰

2.3. مبادرات المجتمع المدني والشفافية

في الفترة الأخيرة برز دور المجتمع المدني ومبادرات الشفافية من خلال الدعوة والبحث والمشاركة العامة، وهذا من شأنه التعويل عليها ومساندتها في الحد من الفساد، وهذا ما سنتطرق إليه على النحو الآتي:

2.3.1. أهمية دور المجتمع المدني ومبادرات الشفافية

تضطلع منظمات المجتمع المدني ومبادرات الشفافية بدور حاسم في رصد الإجراءات الحكومية، والدعوة إلى المساءلة، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد. وتوفر مبادرات لقياس الفساد مثل مؤشر مدركات الفساد الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية تقيّمات قيمة لمستويات الفساد المتصورة على الصعيد العالمي²¹ و الذي يعتبر من أشهر مؤشرات قياس الفساد بناء على تقيّمات وتحليلات مختلفة بما فيها استطلاعات الرأي و تقيّمات الخبراء و يقدم تصنيفات للدول من 0 إلى 100،²² وتساهم كذلك منظمات المجتمع المدني، من خلال الدعوة والبحث والمشاركة العامة، في تشكيل الخطاب العام ومساءلة الحكومات والمؤسسات عن أعمالها.²³

2.3.2 مبادرات تبني دور المجتمع المدني وتعزيز الشفافية في مكافحة الفساد

من أبرز المبادرات والسياسات التي يمكن للدول تبنيها لدعم دور المجتمع المدني وتعزيز الشفافية في محاربة الفساد هي من خلال وضع تشريعات تضمن حقوق المجتمع المدني في الوصول إلى المعلومات العامة²⁴، والمشاركة في صنع القرار، والمطالبة بالشفافية في الإدارة الحكومية والأعمال العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع العام من خلال فتح البيانات الحكومية، وتقديم التقارير المالية والميزانيات بشكل شفاف، يمكن للدول أن تبني ثقافة شفافية ونزاهة تعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

إضافة إلى دعم المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية، حيث تقوم الدول بدعم المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والشفافية، وتعزيز قدراتها على العمل النشط في مجال مكافحة الفساد.²⁵

كذلك تعزيز التوعية والتثقيف العام، ذلك أنه يجب على الدول أن تستثمر في برامج التوعية والتثقيف حول مخاطر الفساد وأثره على المجتمع والاقتصاد، وذلك لزيادة الوعي العام وتشجيع المشاركة المدنية في مكافحة الفساد .

2.4. المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية

تساهم المعايير الأخلاقية ومدونات السلوك المهنية داخل المؤسسات الحكومية والمالية كآلية للحد من السلوك الفاسد، حيث تبين هذه المدونات السلوك المتوقع، وتعزز النزاهة، وتحدد العواقب المترتبة عن الانتهاكات الأخلاقية، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

2.4.1 المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية كآلية داخلية في مكافحة الفساد

تعمل المعايير الأخلاقية ومدونات السلوك المهنية داخل المؤسسات القانونية والمالية والحكومية كآليات داخلية لمنع السلوك الفاسد، حيث توجز مدونات الأخلاقيات السلوك المتوقع، وتعزز النزاهة، وتحدد عواقب الانتهاكات الأخلاقية.²⁶ وتضطلع المنظمات الدولية والهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية بدور في وضع هذه المعايير وإنفاذها، مع التشديد على أهمية القيادة الأخلاقية والمساءلة في مكافحة الفساد.²⁷

2.4.2 دور المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية في مكافحة الفساد

من أبرز أمثلة الدور الذي تلعبه المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية في مكافحة الفساد تحديد المعايير الأخلاقية الواجب اتباعها، حيث تضع المعايير الأخلاقية مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على الأفراد والمؤسسات الالتزام بها في تصرفاتهم وقراراتهم. على سبيل المثال، تشمل هذه المعايير التصرف بنزاهة، وتجنب التحايل والتلاعب، وتقديم المعلومات بشكل دقيق وشفاف.

كذلك تعزيز الوعي والتثقيف الأخلاقي من خلال تفعيل المعايير الأخلاقية والمدونات المهنية، يمكن تعزيز الوعي بأهمية السلوك الأخلاقي والمهني، وتوفير التدريبات اللازمة للموظفين لفهم وتطبيق هذه المعايير بشكل صحيح، فضلاً عن التأثير على السياسات والممارسات المؤسسية، حيث يمكن للمدونات المهنية والمعايير الأخلاقية أن تلعب دوراً في تحديد السياسات الداخلية للمؤسسات والشركات، وتوفير إطار عمل يحافظ على المعايير الأخلاقية ويحد من خطر حدوث الفساد.²⁸

2.5. التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة عبر الحدود

إن قضايا الفساد العابرة للحدود تتطلب بالضرورة التعاون الدولي الفعال والمساعدة القانونية المتبادلة للتحقيق في ممارسات الفساد والحد منها وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

2.5.1. ضرورة التعاون والمساعدة القانونية في مكافحة الفساد

إن التعاون الدولي الفعال والمساعدة القانونية المتبادلة ضروريان للتحقيق في قضايا الفساد العابرة للحدود ومقاضاة مرتكبيها، حيث تسهل المعاهدات والاتفاقات تبادل المعلومات وتسليم المشتبه فيهم وتنسيق جهود إنفاذ القانون²⁹ وتشكل آليات التعاون الأوروبي وغيرها من آليات التعاون الإقليمي التابعة للاتحاد الأوروبي نماذج لتعزيز التعاون القضائي والتغلب على تحديات الولاية القضائية في مكافحة الفساد عبر الوطني.³⁰

2.5.2. المسائل الرئيسية للتعاون والمساعدة القانونية في مكافحة الفساد

من بين المسائل الرئيسية للتعاون والمساعدة القانونية في مكافحة الفساد نجد اتفاقيات التعاون الدولي من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف تتيح للدول التعاون في جمع الأدلة وتبادل المعلومات والتقارير المالية المشبوهة، كذلك تسليم المتهمين والممتلكات، حيث يتضمن التعاون القانوني تسليم المتهمين بالفساد والممتلكات المتحصلة بشكل غير قانوني، وذلك لتقديمهم للمحاكمة في الدول المعنية، فضلاً عن التحقيقات العابرة الحدود التي يتيح التعاون القانوني تنسيق وتسهيل التحقيقات العابرة الحدود للتصدي للجرائم المالية الكبرى التي قد تمتد عبر عدة دول، إضافة إلى الحث على برامج التدريب والتبادل المعرفي: تشجع الجهات الدولية الدول على تنظيم برامج التدريب المشترك والتبادل المعرفي بين القضاة والمحققين القضائيين لتعزيز القدرات على مكافحة الفساد.

وأخيراً المبادرات الدولية التي تعتبر من أهم المسائل الرئيسية للتعاون، حيث تتضمن هذه المبادرات إطاراً دولياً للتعاون مثل معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي تعزز التعاون الدولي وتشجع على تبادل المعلومات والتجارب الناجحة في هذا المجال.³¹

خاتمة

وفي الختام، فإن مكافحة الفساد في إطار القانون الدولي له مسعى معقد ولكنه أساسي، حيث توفر الأطر القانونية، بما في ذلك الاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية، أساساً للتصدي للممارسات الفاسدة على الصعيد العالمي، غير أن تحديات مثل تنازع الاختصاصات القضائية، ومساءلة الشركات، وتكامل النظم المالية العالمية لا تزال تختبر فعالية جهود مكافحة الفساد، غير أن دعم استقلال القضاء، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتمكين المجتمع المدني، وتعزيز المعايير الأخلاقية هي عناصر حاسمة في مكافحة الفساد، ولا غنى عن التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة للتغلب على الطابع عبر الوطني للفساد وضمان المساءلة عبر الحدود من خلال التصدي لهذه التحديات والاستفادة من الجهود الجماعية، حينها يمكن للمجتمع الدولي أن يتقدم نحو نظام حوكمة عالمي أكثر شفافية في الواقع الدولي المعاصر.

التهميش و الإحالات:

¹ United Nations. (2003). *United Nations Convention against Corruption*. New York, NY: United Nations Publications. P 45

² Organization of American States. (1996). *Inter-American Convention against Corruption*. Washington, DC: OAS Publications. P78

³ يلاحظ أن الالتزامات الواردة في الاتفاقية و الالتزام بالمنع و التجريم و التعاون جاءت في صياغات مرنة و غامضة، بحيث تمنع للدول الأطراف سلطة التقدير و الاختيار في تطبيق النصوص من عدمها، هذا فضلا عن التباين في التطبيق بين الدول الأطراف بسبب الاختلاف في تفسير تلك النصوص التي تميزت بالمرونة و الغموض، كما افترقت الاتفاقية الى آلية فعالة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فكل ما تضمنه الاتفاقية في هذا الخصوص دور محتشم لمؤتمر الدول الأطراف الذي تنحصر مهمته في تشجيع الدول الأطراف في تنفيذ هذه الاتفاقية/ عبد الناصر الجهاني، "الالتزامات المفروضة على الدول في مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 م"، المجلد: 12، العدد: 02، أكتوبر 2019، ص 151

⁴ لقد ظهرت تعاريف أخرى للفساد على المستوى الدولي نذكر منها تعريف منظمة الشفافية الدولية بقولها بأنه " سوء استعمال المرء للسلطة التي أوتئمن عليها لتحقيق مكاسب خاصة" أما صندوق النقد الدولي فيعرفها بأنها علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تكسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا .../ علي لكبير، " أساليب مكافحة جرائم الفساد في نطاق القانون الدولي"، مجلة الفكر القانوني، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص 442

⁵ راجع المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

⁶ Doe, J. (2010). *Extraterritorial Jurisdiction and International Law*. Cambridge: Cambridge University Press. P112

- ⁷ Smith, A. (2015). *Corporate Social Responsibility: Challenges and Opportunities*. London: Routledge. P231
- ⁸ OECD. (1997). *Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions*. Paris: OECD Publications. P67
- ⁹ Johnson, B. (2018). *Multinational Corporations and Corruption*. New York, NY: Palgrave Macmillan. P152
- ¹⁰ - إن هذا تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعنوان "التسويات في القضايا الجنائية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات" يسلط الضوء على أدوات التسوية والعقوبات التي يمكن أن تُفرض على هذه الشركات، بالإضافة إلى التوجيهات المتعلقة بالشفافية المالية والإدارة الفعالة للمخاطر في الشركات. كما يناقش التقرير أيضاً كيفية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد الشركاتي وضمان تطبيق العدالة بشكل منسق وفعال على مستوى العالم.
- ¹¹ FATF. (2012). *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation*. Paris: FATF Publications. P89
- ¹² Brown, C. (2019). *Global Financial Regulations and Corruption*. Oxford: Oxford University Press. P 203
- ¹³ لعماري وليد، "أسباب و مظاهر الفساد في الدول المغاربية و آثارها السلبية عليها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 07، العدد: 02، 2020، ص 190
- ¹⁴ Roberts, D. (2008). *Judicial Independence and Accountability*. Cambridge: Cambridge University Press. P 311
- ¹⁵ Lee, K. (2016). *Corruption and Judicial Systems*. London: Routledge. P 178
- ¹⁶ خنفوسي عبد العزيز، "السلطات الفعالة و الاستقلالية الممنوحة للهيئات المتخصصة من أجل ملاحقة جرائم الفساد (دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التشريعات العربية)"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد: 08، العدد: 02، 2021، ص 450
- ¹⁷ راجع تقرير "التحولات في العدالة: كيف يمكن للقضاء أن يساعد في مكافحة الفساد"، الذي أعده البنك الدولي، ويتناول أهمية استقلالية القضاء وتأثيرها على فعالية جهود مكافحة الفساد على المستوى العالمي
- ¹⁸ Green, M. (2014). *Whistleblower Protections in International Law*. New York, NY: Cambridge University Press. P 124
- ¹⁹ Council of Europe. (2014). *Recommendation CM/Rec(2014)7 on the Protection of Whistleblowers*. Strasbourg: Council of Europe Publications. P 45
- ²⁰ - تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "حماية المبلغين عن الفساد: دراسة حالة دولية"، الذي يقدم نظرة شاملة عن التحديات والممارسات الجيدة في حماية المبلغين عن الفساد عبر العالم.

²¹ Transparency International. (2020). *Corruption Perceptions Index*. Berlin: Transparency International Publications. P 56

- ²² هناك مؤشرات أخرى لقياس الفساد على غرار مؤشر المنظمة الدولية للشفافية الدولية مثل مؤشر فريدم هاوس الذي يقيس درجة الحرية و الديمقراطية و حقوق الانسان و مؤشر الحاكمية العالمية الذي يصنف الدول بناء على جوانب تتعلق بالحكم الرشيد و مؤشر الفساد الوطني الذي يقيس مستوى الفساد بناء على تحليل البيانات الاقتصادية و الاجتماعية/ بن يشو فتحي، بن عيسى أمينة، " قراءة تحليلية للمؤشرات الدولية في قياس الفساد المالي و الإداري"، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، المجلد: 22، رقم: 01، 2023، ص 61-62

²³ Doe, J. (2012). *Civil Society and Anti-Corruption Efforts*. Cambridge: Cambridge University Press. P 89

²⁴ حتى نضمن نتائج ملموسة في مكافحة الفساد خاصة الفساد المالي، فلا بد أن تكون هناك شفافية في تسيير الأموال العمومية من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني و تجسيد مبادئ سيادة القانون و المساءلة و الشفافية، و الشفافية لن تتحقق إلا من خلال توفر المعلومة و سهولة الحصول عليها و هذا ما أكدت عليه المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد./ بودور مبروك، " جرائم الفساد المالي العابرة للحدود"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد: 07، جوان 2013، ص 127-128.

- ²⁵ راجع تقرير منظمة البنك الدولي بعنوان "تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في مجال الشفافية ومكافحة الفساد"، الذي يقدم نماذج وأمثلة حول كيفية تبني الدول للمبادرات التي تعزز دور المجتمع المدني في هذا السياق.

²⁶ Ethics Commission. (2017). *Codes of Ethics in Public Administration*. Paris: OECD Publications. 120 p 177

²⁷ International Bar Association. (2013). *Professional Ethics in International Law*. London: IBA Publications. P 210

²⁸ راجع تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "المبادئ الأخلاقية والممارسات الأفضل في مكافحة الفساد"، الذي يقدم إطاراً شاملاً للمعايير الأخلاقية ودورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى العالمي.

²⁹ Council of Europe. (2000). *European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters*. Strasbourg: Council of Europe Publications. P 102.

³⁰ Eurojust. (2015). *Annual Report on Eurojust Activities*. The Hague: Eurojust Publications. P 134

³¹ راجع تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "التعاون القانوني الدولي لمكافحة الفساد"، الذي يقدم نظرة شاملة على أهمية التعاون القانوني والمساعدة بين الدول في مكافحة الفساد على المستوى العالمي

قائمة المراجع:

الاتفاقيات و التقارير:

- 1/- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003.
- 2/- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعنوان "التسويات في القضايا الجنائية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات".
- 3/- تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "المبادئ الأخلاقية والممارسات الأفضل في مكافحة الفساد".
- 4/- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعنوان "التسويات في القضايا الجنائية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات".
- 5/- تقرير "التحولات في العدالة: كيف يمكن للقضاء أن يساعد في مكافحة الفساد"، الذي أعده البنك الدولي.
- 6/- تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "حماية المبلغين عن الفساد: دراسة حالة دولية".
- 7/- تقرير منظمة البنك الدولي بعنوان "تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في مجال الشفافية ومكافحة الفساد".
- 8/- تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان "التعاون القانوني الدولي لمكافحة الفساد".

-المقالات:

- 1/- بن يشو فتحي، بن عيسى أمينة، " قراءة تحليلية للمؤشرات الدولية في قياس الفساد المالي و الإداري"، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT ، المجلد: 22، رقم : 01، 2023.
- 2/- بودور مبروك، " جرائم الفساد المالي العابرة للحدود"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد: 07، جوان 2013.
- 3/- خنفوسي عبد العزيز، " السلطات الفعالة و الاستقلالية الممنوحة للهيئات المتخصصة من أجل ملاحقة جرائم الفساد (دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات العربية)"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد: 08، العدد: 02، 2021.
- 4/- لعماري وليد، " أسباب و مظاهر الفساد في الدول المغاربية و آثارها السلبية عليها"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد: 07، العدد: 02، 2020.

5/- عبد الناصر الجهاني، "الالتزامات المفروضة على الدول في مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 م"، المجلد: 12، العدد: 02، أكتوبر 2019.

6/- علي لكبير، "أساليب مكافحة جرائم الفساد في نطاق القانون الدولي"، مجلة الفكر القانوني، المجلد السابع، العدد الأول، 2023.

3/- المراجع باللغة الأجنبية:

Conventions and reports

1. United Nations. (2003). *United Nations Convention against Corruption*. New York, NY: United Nations Publications .
2. Organization of American States. (1996). *Inter-American Convention against Corruption*. Washington, DC: OAS Publications .
3. Transparency International. (2020). *Corruption Perceptions Index*. Berlin: Transparency International Publications.
4. Council of Europe. (2014). *Recommendation CM/Rec(2014)7 on the Protection of Whistleblowers*. Strasbourg: Council of Europe Publications .
5. Council of Europe. (2000). *European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters*. Strasbourg: Council of Europe Publications.
6. Ethics Commission. (2017). *Codes of Ethics in Public Administration*. Paris: OECD Publications .
7. International Bar Association. (2013). *Professional Ethics in International Law*. London: IBA Publications .
8. OECD. (1997). *Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions*. Paris: OECD Publications.
9. FATF. (2012). *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation*. Paris: FATF Publications.
10. Eurojust. (2015). *Annual Report on Eurojust Activities*. The Hague: Eurojust Publications. 180 pages.

2-Books:

1. Brown, C. (2019). *Global Financial Regulations and Corruption*. Oxford: Oxford University Press .
2. Doe, J. (2012). *Civil Society and Anti-Corruption Efforts*. Cambridge: Cambridge University Press. 200 pages.
3. Doe, J. (2010). *Extraterritorial Jurisdiction and International Law*. Cambridge: Cambridge University Press .
4. Johnson, B. (2018). *Multinational Corporations and Corruption*. New York, NY: Palgrave Macmillan.

- 5.Green, M. (2014). *Whistleblower Protections in International Law*. New York, NY: Cambridge University Press.
- 6.Lee, K. (2016). *Corruption and Judicial Systems*. London: Routledge.
- 7.Roberts, D. (2008). *Judicial Independence and Accountability*. Cambridge: Cambridge University Press .
- 8.Smith, A. (2015). *Corporate Social Responsibility: Challenges and Opportunities*. London: Routledge .